

خلال مؤتمر «ميد».. الكويت ستحطم الأرقام القياسية لترسيمة عقود المشاريع بـ 24 مليار دولار العام المقبل

العنزي: «الأشغال» تنفذ 150 مشروعاً بـ 8 مليارات دينار



(إسماعيل أبو عبيدة)



جمال الدوسري



عبدالمحسن العنزي

أحمد مغربي

قال وكيل وزارة الأشغال العامة المساعد لقطاع التخطيط والتنمية عبدالمحسن العنزي أن عدد المشاريع الكلية التي تنفذها الوزارة خلال السنة المالية 2012/2013 تبلغ 150 مشروعاً في جميع القطاعات فيما بلغ عدد الاتفاقيات 422 اتفاقية، كاشفاً عن التكلفة الكلية لمشروعات الوزارة تبلغ 8 مليارات دينار.

وذكر العنزي خلال أنشطة مؤتمر مشاريع الكويت 2013 الذي تنظمه ميد على مدار يومين أن مشاريع الوزارة تتركز في تنفيذ وصيانة الطرق وشبكات تصريف المياه والصرف الصحي، مؤكداً أن الوزارة لعبت دوراً مهماً في تنفيذ خطة التنمية الحكومية لتلبية الرغبة الأميرية بتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري.

وبيّن العنزي أن لدى الوزارة عدد من مشاريع إنشاء الطرق الرئيسية والتي يأتي في مقدمتها طريق الجبراء التي تصل تكلفتها المالية إلى 265 مليون دينار، فيما تصل تكلفة مشروع طريق جمال عبدالناصر إلى 242 مليون دينار، كما يوجد لدى الوزارة مشروع مهم وحيوي وهو مشروع جسر جابر الأحمد، مبيناً أن تلك المشاريع سيتم البدء فيها قريباً وهي في مرحلة العطاءات.

وأشار إلى أن «الأشغال» لديها مشروعات كبرى حالياً منها مستشفى جابر الأحمد والبالغ كلفتها المالية 304 ملايين دينار وتحتوي على 1000 سرير، مبيناً أن من بين المشاريع تحت التصميم مشروع مبنى مطار الكويت الجديد بكلفة 900 مليون دينار.

توفير العمالة

من جانبه، تناول الوزير المساعد لقطاع الأشغال والتنمية عبدالمحسن العنزي في كلمته الافتتاحية للندوة التي أقيمت في فندق «ميد» في الكويت، مشيراً إلى أن الكويت ستحطم الأرقام القياسية لترسيمة عقود المشاريع بـ 24 مليار دولار العام المقبل.

وقال أن الوزارة طرف أساسي في توفير العمالة للمشاريع الكبرى من خلال تهيئة الأرضية المناسبة في استخدام العمالة من خلال الوزارة، مبيناً أن تلك المشاريع الكبرى بها أكثر من 350 ألفاً في القطاع الحكومي وتحتاج إلى جهد كبير من الوزارة لتوفير إجراءات دخول العمالة.

وأوضح أن الكويت ملتزمة بحماية أصحاب العمل والعمال، مشيراً إلى أن طبيعة العمل في الكويت ذات طبيعة خاصة من حيث الاعتماد على العمالة الوافدة.

وبيّن أن هناك حماية لحقوق العمالة الوافدة تتمثل في التطور التشريعي للقوانين المنظمة للعمل في القطاع الأهلي، لافتاً إلى أن من بين تلك الحماية ما يتعلق بتحديد ساعات العمل وحظر احتجاز وثائق السفر وتحويل المرتبات للبنوك وحظر تشغيل العمالة في المناطق المشكوفة.

مشاريع نفط الكويت

من جانبه، بيّن مدير مجموعة التخطيط في شركة نفط الكويت بدر العطار أن الشركة تعد من بين أكبر

مشروع طلبة فارس السفلية للنفط الثقيل بقيمة 7 مليارات دولار. وتابع قائلاً: «ليس النفط والغاز القطاعين الوحيدين اللذين يجذبان الاستثمارات في الكويت، فالدولة وضعت برامج خاصة لتوسيع مستشفياتها لأنها تهدف إلى مضاعفة عدد الأسرة فيها خلال السنوات العشر المقبلة، وفي قطاع التعليم، ما زالت أعمال البناء جارية في حرم جامعة صباح السالم الجديد المقدر بقيمة 3 مليارات دولار».

وذكر أن ساليغان أنه سيتم إطلاق المناقصات لمشروع مبنى مطار الكويت الدولي الجديد بقيمة 3.2 مليارات دولار كما أن الدولة تعزز طرح المناقصات لمشروع السكة الحديدية وشبكة القطارات بمليارات الدولارات.

وأوضح أنه مع نمو عدد السكان في الكويت ونمو الاقتصاد، تزداد الحاجة إلى الكهرباء والماء. ومن خلال المكتب الفني للمشركة الذي هو مسؤول عن برنامج الدولة الطموح للشركات بين القطاع الخاص والقطاع العام، سيبدأ العمل على أول مشروع مستقل للماء والكهرباء في منطقة الزور الشمالية.

ويعتبر هذا المشروع المقدر بقيمة 2,5 مليار دولار رائداً ومثلاً للمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص ومن بينها مشروع محطة تكرير مياه الصرف في أم الهيمان ومشاريع مستقلة إضافية للماء والكهرباء في خيران والزور. وعلى المدى البعيد، ترى شركة ميد أن سوق المشاريع في الكويت ستكون أقوى بفضل عقود بائكر من 100 مليار دولار ستتم ترسيبتها ويتم تنفيذها خلال السنوات العشر المقبلة. وسيتم الكشف عن تفاصيل هذه المشاريع خلال مؤتمر مشاريع الكويت 2013 الذي يمتد على مدار يومين.

الكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا توجد لديها مشاركة فعالة للشركات النفطية العالمية مع أنها بحاجة ماسة لهذه المشاركة لكي تتمكن من تنفيذ مشاريعها المستقبلية الكبيرة التي تحتاج فيها إلى قدرات غير متوافرة في الكويت. وتابعت أكبر: «دائماً ما يتحججون بالدستور الكويتي بأنه يمنع الشركات الأجنبية من العمل في الكويت، لكن في الواقع هذا الأمر غير صحيح، فإمادة التأسيس في هذا الخصوص تشير إلى أن الاتفاق مع الشركات الأجنبية يجب أن يتم من خلال قانون صادر عن مجلس الأمة ولمدة محددة، فالدستور إذاً لا يمنع الشركات الأجنبية من العمل في الكويت، إنما يجب أن يصدر قانون من مجلس الأمة».

وأوضحت أن الدستور الكويتي من ولا يحظر عمل الشركات الأجنبية، لكن هذه الاتفاقيات يجب أن تمر ببرامج مختلفة وتتم على البرلمان الذي إذا ما اقتنع بأهمية هذه المشاريع سيصدر قانون يحدد طبيعة هذه المشاركة. وأضافت أن «الدستور الكويتي من لکن مؤسسة البترول لا تملك السلطة الكافية إلى الذهاب في هذا الإفق والطب من البرلمان اصدار قانون بهذا الخصوص».

وقال رئيس شركة ميد إيموند أو ساليغان أن الكويت ستحطم الأرقام القياسية عام 2014 من ناحية ترسيمة عقود المشاريع، مبيناً أن هناك عقوداً بقيمة تتجاوز 24 مليار دولار ستتم ترسيبتها العام المقبل، وهذا ضعف المبلغ الإجمالي لمشاريع العام الحالي. وأوضح أن فرص الاستثمار في قطاعي النفط والغاز في الكويت كثيرة ومتعددة خصوصاً ما يتعلق بعروض الأسعار لمشاريع الهندسة والتوريد والإنشاء سيغلق بعد ثلاثة أشهر لأهم مشروعين في الكويت وهما مشروع الوقود النظيف بقيمة 16 مليار دولار

تلك الصناعة عليهم بذل جهد مضاعف لتقنيّف أصحاب القرار وإفهامهم ما معني تطوير الحقول، وأهمية تطويرها بالنسبة للكويت. وذكر عطا الله أن أصحاب القرار في الكويت سيشرحون بأهمية مشاركة الشركات الأجنبية، عندما يصدون بتراجع الإنتاج أو ثبات وترجع أسعار النفط.

شروطان لعمل الشركات الأجنبية
من جانبه، قال المدير العام لشركة توتال الكويت ليونيل ليفان أن شركات النفط العالمية لكي تعمل في الكويت، بحاجة إلى توافر شرطين رئيسيين، هما عقود طويلة الأجل تمتد من 20 إلى 25 عاماً، لكي تستطیع أن تطور الأعمال وتضمن تنفيذ المشاريع والمحافظة على الإنتاج ورفعها، حيث أن الشركات العالمية لا تريد عقوداً قصيرة الأجل. وذكر أن الشرط الثاني فالأحد أن يكون المشروع مربحاً، على المستوى المادي وعلى مستوى عدد البراميل المنتجة، لكن الخيار الثاني من هذا الشرط غير متاح في الكويت، لأنه يخالف الدستور الكافي إلى الذهاب في هذا الإفق والطب من البرلمان اصدار قانون بهذا الخصوص».

وأضاف أنه ليس من المهم اسم الاتفاق أو مقراته، لكن الأهم هو العلاقة التي تترد إقامتها والقيمة المضافة التي نود تحقيقها، حيث أن شركات النفط العالمية، يمكن أن تقبل باي مسلمات للعقد، مشيراً إلى أنه تم تطبيق بعض أنواع عقود الشراكة مع العراق وتحقق الأهداف، وفي ظل هذه الظروف فإن الشركات الأجنبية لا تستطيع أن تعمل بالطاقة الكاملة. وأضاف أنه خلال الفترة القصيرة التي قضيتها في الكويت، فإن مستوى الفهم لدى الكثير من أصحاب القرار من سياسيين ونواب ناقص على مستوى الصناعة النفطية، وأن القائمين على

المحلية والعالمية في مجال الطاقة. وقال ان توقيع عقد الخدمات الفنية لتطوير الغاز الجوراسي بين نفط الكويت وشل جاء على الرغم من ان شل لا تفضل العمل مع الشركات الحكومية وإنما مع الشركات الخاصة المساهمة العاملة في مجال النفط والغاز، مبيناً ان شل فكرت بشكل جديد وآلية جديدة مختلفة مع نفط الكويت لتوقيع تلك الاتفاقية.

وذكر ان توقيع الاتفاقية مع الكويت جاء بعد مفاوضات استمرت لمدة 4 سنوات وانتهت بتوقيع على عقد الخدمات الفنية المحسنة، مشيراً إلى ان شل قامت ببذل جهد كبير في العمل بالحقول الجوراسية الصعبة للغاز في شمال الكويت.

وذكر ان طبيعة المكان الجوراسية في شمال الكويت تعتبر معقدة وبها العديد من التحديات أولها التكوينات الجولوجية غير التقليدية والمكان المعقدة التي تحتوي على نسبة ضغط عال ونسبة عالية من غاز الكبريت مما يؤثر سلباً على تصميم الحفر في الحقول.

وذكر ان مدة الشراكة مهمة جداً للصناعة النفطية، كونها مرتبطة باستراتيجيات طويلة الأمد، ولا يتعلق الأمر بحلول قصيرة الأجل، مبيناً أن بيئة العمل معقدة جداً في الكويت، وهذا أمر لا يسمح للشركات الأجنبية بتحقيق أعلى قيمة مضافة ممكنة، حيث أن بيئة العمل تعوق الفعّاءات وتوقّض تحقيق الأهداف، وفي ظل هذه الظروف فإن الشركات الأجنبية لا تستطيع أن تعمل بالطاقة الكاملة.

وأضاف أنه خلال الفترة القصيرة التي قضيتها في الكويت، فإن مستوى الفهم لدى الكثير من أصحاب القرار من سياسيين ونواب ناقص على مستوى الصناعة النفطية، وأن القائمين على

جديدة من أجل تطوير تلك الحقول. وحول التحديات التي تواجه استراتيجية الشركة، لفت العطار إلى أن هناك حاجة ملحة لموارد بشرية مدربة ومؤهلة، وتطبيق مشاريع الشركة تلك الاستخدام معقدة من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة جداً وهو ما يهدد القدرة على تحقيق تلك الاستراتيجيات. وقال ان هناك حاجة لمساعدة الشركات العالمية المؤهلة من بلدان أخرى.

وذكر ان توقيع الاتفاقية مع الكويت جاء بعد مفاوضات استمرت لمدة 4 سنوات وانتهت بتوقيع على عقد الخدمات الفنية المحسنة، مشيراً إلى ان شل قامت ببذل جهد كبير في العمل بالحقول الجوراسية الصعبة للغاز في شمال الكويت.

وذكر ان طبيعة المكان الجوراسية في شمال الكويت تعتبر معقدة وبها العديد من التحديات أولها التكوينات الجولوجية غير التقليدية والمكان المعقدة التي تحتوي على نسبة ضغط عال ونسبة عالية من غاز الكبريت مما يؤثر سلباً على تصميم الحفر في الحقول.

وذكر ان مدة الشراكة مهمة جداً للصناعة النفطية، كونها مرتبطة باستراتيجيات طويلة الأمد، ولا يتعلق الأمر بحلول قصيرة الأجل، مبيناً أن بيئة العمل معقدة جداً في الكويت، وهذا أمر لا يسمح للشركات الأجنبية بتحقيق أعلى قيمة مضافة ممكنة، حيث أن بيئة العمل تعوق الفعّاءات وتوقّض تحقيق الأهداف، وفي ظل هذه الظروف فإن الشركات الأجنبية لا تستطيع أن تعمل بالطاقة الكاملة.

وأضاف أنه خلال الفترة القصيرة التي قضيتها في الكويت، فإن مستوى الفهم لدى الكثير من أصحاب القرار من سياسيين ونواب ناقص على مستوى الصناعة النفطية، وأن القائمين على

جديدة من أجل تطوير تلك الحقول. وحول التحديات التي تواجه استراتيجية الشركة، لفت العطار إلى أن هناك حاجة ملحة لموارد بشرية مدربة ومؤهلة، وتطبيق مشاريع الشركة تلك الاستخدام معقدة من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة جداً وهو ما يهدد القدرة على تحقيق تلك الاستراتيجيات. وقال ان هناك حاجة لمساعدة الشركات العالمية المؤهلة من بلدان أخرى.

وذكر ان توقيع الاتفاقية مع الكويت جاء بعد مفاوضات استمرت لمدة 4 سنوات وانتهت بتوقيع على عقد الخدمات الفنية المحسنة، مشيراً إلى ان شل قامت ببذل جهد كبير في العمل بالحقول الجوراسية الصعبة للغاز في شمال الكويت.

وذكر ان طبيعة المكان الجوراسية في شمال الكويت تعتبر معقدة وبها العديد من التحديات أولها التكوينات الجولوجية غير التقليدية والمكان المعقدة التي تحتوي على نسبة ضغط عال ونسبة عالية من غاز الكبريت مما يؤثر سلباً على تصميم الحفر في الحقول.

وذكر ان مدة الشراكة مهمة جداً للصناعة النفطية، كونها مرتبطة باستراتيجيات طويلة الأمد، ولا يتعلق الأمر بحلول قصيرة الأجل، مبيناً أن بيئة العمل معقدة جداً في الكويت، وهذا أمر لا يسمح للشركات الأجنبية بتحقيق أعلى قيمة مضافة ممكنة، حيث أن بيئة العمل تعوق الفعّاءات وتوقّض تحقيق الأهداف، وفي ظل هذه الظروف فإن الشركات الأجنبية لا تستطيع أن تعمل بالطاقة الكاملة.

وأضاف أنه خلال الفترة القصيرة التي قضيتها في الكويت، فإن مستوى الفهم لدى الكثير من أصحاب القرار من سياسيين ونواب ناقص على مستوى الصناعة النفطية، وأن القائمين على

جديدة من أجل تطوير تلك الحقول. وحول التحديات التي تواجه استراتيجية الشركة، لفت العطار إلى أن هناك حاجة ملحة لموارد بشرية مدربة ومؤهلة، وتطبيق مشاريع الشركة تلك الاستخدام معقدة من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة جداً وهو ما يهدد القدرة على تحقيق تلك الاستراتيجيات. وقال ان هناك حاجة لمساعدة الشركات العالمية المؤهلة من بلدان أخرى.

وذكر ان توقيع الاتفاقية مع الكويت جاء بعد مفاوضات استمرت لمدة 4 سنوات وانتهت بتوقيع على عقد الخدمات الفنية المحسنة، مشيراً إلى ان شل قامت ببذل جهد كبير في العمل بالحقول الجوراسية الصعبة للغاز في شمال الكويت.

وذكر ان طبيعة المكان الجوراسية في شمال الكويت تعتبر معقدة وبها العديد من التحديات أولها التكوينات الجولوجية غير التقليدية والمكان المعقدة التي تحتوي على نسبة ضغط عال ونسبة عالية من غاز الكبريت مما يؤثر سلباً على تصميم الحفر في الحقول.

وذكر ان مدة الشراكة مهمة جداً للصناعة النفطية، كونها مرتبطة باستراتيجيات طويلة الأمد، ولا يتعلق الأمر بحلول قصيرة الأجل، مبيناً أن بيئة العمل معقدة جداً في الكويت، وهذا أمر لا يسمح للشركات الأجنبية بتحقيق أعلى قيمة مضافة ممكنة، حيث أن بيئة العمل تعوق الفعّاءات وتوقّض تحقيق الأهداف، وفي ظل هذه الظروف فإن الشركات الأجنبية لا تستطيع أن تعمل بالطاقة الكاملة.

وأضاف أنه خلال الفترة القصيرة التي قضيتها في الكويت، فإن مستوى الفهم لدى الكثير من أصحاب القرار من سياسيين ونواب ناقص على مستوى الصناعة النفطية، وأن القائمين على

العوزي: مناقصات أرض المصفاة.. تنافسية

تنفيذ أعمالها، وكلها معايير متبعة لدى لجنة المناقصات المركزية، مشيراً إلى أن الميزانية المرصودة لمناقصة تهديد أرض المصفاة تقدر بـ 220 مليون دينار، والأسعار معظمها أقل من 200 مليون دينار. وأكد العوزي أن الشركات المتقدمة للمناقصة 6 شركات، كلها قدمت عطاءاتها، وبالتالي فإن هناك جدية واهتمام لدى المقاولين العالميين بالمناقصة. وذكر العوزي أن الشركة وقعت مؤخرًا عقداً مع «هانويل» لأنظمة التحكم والآلات الدقيقة للمشروع، موضحاً أنها مناقصة استشارية لتحديد الفائز بتوريد كل المعدات الخاصة بالتحكم وأنظمة السلامة في المصفاة الجديدة، والتي سيتم على ضوءها شراء كل المعدات وأنظمة التحكم، التي سيتم تضمينها في المناقصة التي يتوقع طرحها خلال الربع الأول من عام 2014. وأوضح العوزي أن العمل يسير على قدم وساق، بالتعاون مع مستشار المشروع «إميك»، لانتهاه من المناقصات الرئيسية بعد مراجعتها، وإدخال تطوير عليها.

أكّد مدير مشروع المصفاة الجديدة لدى شركة البترول الوطنية الكويتية خالد العوزي أن مشاريع أن القدرة التكريرية لمصافي الشركة سترتفع إلى 1,4 مليون برميل في اليوم على المدى المتوسط ومن المتوقع أن ترتفع هذه القدرة إلى 1,6 مليون برميل في اليوم الواحد على المدى البعيد. وكشف عن تسلم لجنة المناقصات المركزية عطاءات مشروع تهديد أرض المصفاة الجديدة أمس الأول، والواضح أنها أسعار تنافسية وأقل من الميزانية المخصصة. وأوضح أن كل الشركات المشاركة في العطاءات عالمية ومتخصصة، وتم فوض المظاريف أمس في لجنة المناقصات المركزية، ومنتظر تسلم العطاءات في «البترول الوطنية» خلال يومين لتقييمها خلال شهرين، للتأكد من مطابقتها للمواصفات الفنية وعدم وجود حيود فيها، وخلال شهرين سيكون هناك توصية بالترسيمة على شركة واحدة، نظراً لأن العمل غير قابل للتجزئة. وأضاف أن الشركة تعمل للتأكد من أنه ليس هناك أي أسعار مشكوك فيها، بحيث تكون منخفضة أكثر من اللازم، وبالتالي لا تستطيع معها الشركات

المجموعة العمومية لشركة المشروعات العقارية الكبرى «غراند»، التي اتعدت أمس في مقر وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور

المجموعة الدولية للاستثمار، 62,4٪، مجلس الإدارة الجديد الذي سيمثلها في السنوات الثلاث المقبلة، حيث تم انتخاب شركة أجال القابضة احتياط أول،

المجموعة العمومية لشركة المشروعات العقارية الكبرى «غراند»، التي اتعدت أمس في مقر وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور

المجموعة العمومية لشركة المشروعات العقارية الكبرى «غراند»، التي اتعدت أمس في مقر وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور

المجموعة العمومية لشركة المشروعات العقارية الكبرى «غراند»، التي اتعدت أمس في مقر وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور



(هاني عبدالله)



صور تعبر عن مسار عمومية «غراند».. خير من ألف كلمة



المجموعة المضاربة تخسر.. والمجموعة الدولية تربح «غراند»

شريف حمدي

بعد مناقشات وتبادل اتهامات لأكثر من 5 ساعات انتخب

المجموعة الدولية. وبذلك أسدل الستار على صراع دام لفترة طويلة حول من يمثل الشركة في المرحلة المقبلة.

على خطأ في نسبة الحضور غير مؤثر، وبدأ أن هناك محاولات لعرقله الجمية طمأن الصبح أن حسم الصراع في صالح

وشركة الامعار المتحدة العقارية، وشركة مارينا تاورز، ووليد المريخي، ومطلق العتيبي، وشركة أجال القابضة احتياط أول،

المجموعة العمومية لشركة المشروعات العقارية الكبرى «غراند»، التي اتعدت أمس في مقر وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور

المجموعة العمومية لشركة المشروعات العقارية الكبرى «غراند»، التي اتعدت أمس في مقر وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور

المجموعة العمومية لشركة المشروعات العقارية الكبرى «غراند»، التي اتعدت أمس في مقر وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور

المجموعة العمومية لشركة المشروعات العقارية الكبرى «غراند»، التي اتعدت أمس في مقر وزارة التجارة والصناعة بنسبة حضور